مجموعة مؤلفين

أطوار التاريخ الانتقالي
مآل الثورات العربية

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفصل الثاني

مراحل انتقال الثورات العربية
مدخل مؤسسي للتفسير

حسن الحاج علي أحمد

ترمي هذه الورقة إلى دراسة المراحل الانتقالية التي تعيشها الثورات العربية. وتكمن المشكلة البحثية للورقة في تحديد العوامل التي تتحكم في التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة وبعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري، وتريد تكوين مؤسسات جديدة. وتنطلق الورقة من فرضية أن ما يميّز أوضاع الانتقال بعد الثورات أنها تُعدُّ مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، وذلك لأن عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت لدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة. وتستخدم الورقة التحليل المؤسسي التاريخي، وترى أن مخرجات الفترة المفصلية تتوقف على ثلاثة عوامل، هي: الإرث المؤسسي الذي خلَّفته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات للتغذية الاسترجاعية أو عدمها، وتحالفات النخب.

بعد قيام الثورات العربية وانهيار أنظمة حاكمة واضطرابات أخرى، انبعث نقاش مستفيض حول واقع ومستقبل دول الثورات العربية. وتركّز النقاش حول ما يمكن أن تفضي إليه المرحلة الانتقالية التي تعيشها جميع تلك الدول. وتشير وقائع بعض الثورات الكبرى - كالثورة الفرنسية والثورة البلشفية والثورة الإيرانية - إلى أن المرحلة المباشرة التي تعقب انهيار النظام القديم بقواها الفاعلة ورموزها الحية قد لا يكتب لها الاستمرار في تشكيل وجهة الثورة على المدى البعيد. فالأوضاع في مصر، وبعد مضي عامين على قيام الثورة التي أطاحت رأس النظام، لم تستقر بعد حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد والانقلاب عليه. لذا، فإن دراسة المراحل الانتقالية للثورات تأخذ

الأهمية ذاتها التي تولى لدراسة أسباب قيام الثورات. ولأهمية هذا الموضوع، ترمي هذه الورقة إلى دراسة المراحل الانتقالية التي تعيشها الثورات العربية. وتكمن المشكلة البحثية للورقة في أن تغيير الأنظمة، على الرغم من وقوعه في بلدان الثورات العربية، قد لا يفضي بالضرورة إلى إقامة مؤسسات جديدة. وتُعدُّ المراحل الانتقالية فترات مفصلية يتوقف عليها مصير المؤسسات. وترمي الورقة إلى تحديد العوامل التي تتحكم في التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة – وتشمل النظم والقيم والقواعد الرسمية وغير الرسمية وتتضمن آليات تنظيمية – والنخب المستفيدة منها من جهة، والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري لتكوينها. وعلى الرغم من تباين البيئات السياسية التي يتفاعل فيها التوازن الهش في دول الثورات العربية، يبقى سؤال رئيس هنا كيف يمكننا أن نحدد الرابط الناظم بين هذه الحالات والذي يساهم في تفسير حالات الانتقال العربية؟ تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول مفهوم الانتقال والقضايا المرتبطة به، ويستعرض القسم الثاني الإطار النظري ومنهجية البحث. أما القسم الثالث، فيحلل أوضاع ما قبل الثورات، وفي القسم الرابع يتطرّق البحث إلى سمات وديناميات المراحل الانتقالية، ثم يتناول البحث النتائج وخاتمة تحوي أهم الآثار والدلالات النظرية والعملية لمخرجات البحث.

مفهوم الانتقال

يحتاج مفهوم الانتقال إلى ضبط وتحديد عندما يقرن بدراسة التغيير والثورات. فعند استعراض أدبيات الانتقال يأتي الربط، إيحاء أو مباشرة، بالتحوّل نحو الديمقراطية[1]. وقد أحصى كاروثرز نحو مئة دولة صنّفت منذ عام

(1) انظر على سبيل المثال: Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave,» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 12-34, and Juan Linz, «Transitions to Democracy,» *The Nairobi Law Monthly*, no. 27 (November 1990), p. 33.

1990 وحتى عام 2002 ضمن دول ذات أنظمة انتقالية[2]، الأمر الذي يشير إلى سيولة المفهوم. كما أن بعض الأنظمة السلطوية التي أحدثت تحولًا وانفتاحًا محدودًا استقرت على هذا الحال لفترة طويلة نسبيًّا، مثل روسيا، وبعضًا آخر انتهج مسالك متعدِّدة، الأمر الذي يجعل التوجهات الأحادية المرتبطة بكلمة انتقال مشكوكًا فيها، كما يشير إلى ذلك ليفتسكي وواي[3]. يضاف إلى ذلك أن دولًا مثل مصر وتونس واليمن كانت قد أدخلت إصلاحات سياسية على أنظمتها السلطوية، ابتداءً من سياسة المنابر التي سمح بها السادات في السبعينيات، وانتهاءً بقوننة أشكالٍ من التعددية السياسية المقيدة في مصر وتونس، ووصولًا إلى الانفتاح نسبيًّا في مصر، لدرجة أن تقرر المحكمة الدستورية العليا في مصر في عامي 1990 و2000 بطلان الانتخابات التشريعية، ما يشير إلى حجم التحوّل في مصر. هذا الواقع دفع عددًا من الباحثين إلى وصف تلك الأنظمة بـ«السلطوية الجديدة»[4]، و«السلطوية التعددية»[5]. تُعدُّ تلك الأنظمة السلطوية العربية بنعوتها المختلفة مراحل انتقالية، ومن أبرز سمات الانتقال إلى جانب الانفتاح السياسي المحدود التحوّل في السياسات. فعلى سبيل المثال، جرى التحول من سياسة إحلال الواردات إلى اتباع اقتصاد ليبرالي وسوق حرة اتساقًا مع «إجماع واشنطن». ونجم عن ذلك بروز تحالفات جديدة للحكم. فبعد أن كان التحالف الحاكم يشمل النقابات العمالية والمزارعين والقطاع العام والمؤسسة العسكرية، غدت التحالفات الجديدة بعد التحوّل نحو اقتصاد السوق تضم المؤسسة العسكرية والقطاع الزراعي التجاري والصناعة الخاصة وقطاع التصدير وكبار موظفي الدولة.

بسبب الاتساع في استخدام مفهوم الانتقال، فإن هذه الدراسة ترى أن عددًا من دول الثورات العربية يعيش في حالات انتقال منذ ثلاثة عقود. غير

(2) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002), pp. 6-7.

(3) Steven Levitsky and Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 51-65.

(4) Stephen J. King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington: Indiana University Press, 2009).

(5) Levitsky and Way, «Elections without Democracy».

أن مراحل الانتقال التي تعيشها دول الثورات العربية حاليًا لها ما يميزها عن مراحل الانتقال السابقة. فمراحل الانتقال التي سبقت الثورات العربية اتسمت بتغير تراكمي تدريجي يمكن أن نصفه بأنه تغيّر مقدار، بينما مراحل الانتقال التي أعقبت الثورات جاءت بعد تغيّر نوعي انعكس في إطاحة الأنظمة السياسية بعد انتفاضات شعبية. ويمكن وصف المراحل الانتقالية بعد الثورات بأنها «فترات مفصلية» (Critical Junctures). ويُعدُّ مفهوم الفترة المفصلية من المفاهيم الأساسية في مدخل المؤسسية التاريخية[6]. ويشير المفهوم إلى الفترات التي يضعف فيها تأثير العوامل الهيكلية – الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية والتنظيمية – على الفعل السياسي لفترة قصيرة نسبيًّا، ما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة[7]. ووفقًا لذلك، فإن المراحل الانتقالية، التي تعتزم هذه الورقة تناولها، تبدأ بإطاحة الأنظمة السياسية في ثلاث دول عربية، هي: تونس ومصر وليبيا، ينطبق عليها وصف الفترات المفصلية، وستركّز عليها الورقة.

تنطلق الدراسة من فرضية أن ما يميّز أوضاع الانتقال بعد الثورات أنها تُعدُّ مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، لأن عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت لدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة. وتتوقف مخرجات الفترة المفصلية على ثلاثة عوامل، هي: الإرث المؤسسي الذي خلَّفته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات للتغذية الاسترجاعية

(6) استخدم مفهوم الفترات المفصلية بشكل مطرد في كتابات المؤسسية التاريخية، ويُعدَّ أحد العناصر الأساسية المستخدمة من جانب دارسي التحليل المؤسسي. انظر على سبيل المثال: James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 4 (August 2000), pp. 507-548.

وعلى وجه الخصوص، انظر: Giovanni Capoccia and R. Daniel Kelemen, «The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism,» *World Politics*, vol. 59, no. 3 (April 2007), pp. 341-369, and John Hogan, «Remoulding the Critical Junctures Approach,» *Canadian Journal of Political Science*, vol. 39, no. 3 (September 2006), pp. 657-667.

(7) Capoccia and Kelemen, p. 343.

أو عدمها، وتحالفات النخب. وتفترض الدراسة أن الطريقة التي تفاعلت بها العوامل الثلاثة أدت إلى اختلاف في طبيعة المراحل الانتقالية للدول الثلاث، واختلاف مداها الزمني، وطبيعة النظام الذي يمكن أن تفضي إليه، على الرغم من التشابه في بعض العوامل الاجتماعية والسياسية التي شكلت أساسًا لانطلاق تلك الثورات، مثل هيمنة نظام تسلطي يعطي مركزية لدور الدولة في مقابل المجتمع وهيمنة للمؤسسات العسكرية والأمنية في علاقتها بالدولة، ووجود تحالف بين المؤسسة العسكرية والقطاع العام والنقابات. لذا تفترض هذه الدراسة أن مخرجات المرحلة الانتقالية في مصر ستتسم بإعادة إنتاج المؤسسات القديمة، بينما ستتكيف المؤسسات القديمة مع البيئة الجديدة في تونس. أما في ليبيا، وبسبب انهيار النظام السياسي، فإن الفترة الانتقالية ستتميز بتكوين مؤسسات جديدة، أو دخول البلاد في حالة عدم استقرار.

الإطار النظري ومنهجية البحث

تعتمد الدراسة على مدخل المؤسسية التاريخية الجديدة. ويكمن الاهتمام الأساسي للتحليل التاريخي المؤسسي في معرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية وترتيباتها على مخرج بعينه أو على مخرجات محددة. ويهتم التحليل بالتاريخ لأن المؤسسة، بمجرد تكوينها في أي فترة تاريخية، تستمر في البقاء لفترة طويلة وتؤثر في العملية السياسية وفي المخرجات المرتبطة بها لفتراتٍ لاحقة.

يشير مفهوم المؤسسة إلى النظم الرمزية والسلوكية التي تتضمن قواعد ترتبط بآليات تنظيمية، من شأنها أن تؤثر في الأفراد من خلال تحفيزهم للقيام بأدوار وروتين واتباع سلوك محدد. وتشمل المؤسسات النظم الحزبية والدساتير والمنظمات المالية. ويرمي التحليل إلى إظهار كيف يمكن لواحدة أو أكثر من هذه السمات المؤسسية أن تؤثر في تفاعل سياسي بعينه، وتُفضي إلى نتائج محددة. لا تؤمن المؤسسية التاريخية بأن المؤسسات هي المتغيرات الوحيدة في تحليل المخرجات السياسية، لكنها تعتقد بأنها متغيرات وسيطة يدور عبرها الصراع حول المصالح والأفكار والقوة. ولا تكمن أهمية المؤسسات في كونها

مراكز نشاط سياسي فحسب، بل لأنها توفر أيضًا الحوافز والمحددات للفاعلين السياسيين، وبالتالي تهيكل النشاط السياسي[8].

ترى هذه الدراسة أن مدخل المؤسسية التاريخية ملائم لدراسة حالات الانتقال العربية، وذلك للأسباب الآتية: أولًا، لأنه استخدم في دراسة عدد من الثورات[9]، الأمر الذي يمكّن الدارس من المقارنة بحالات تاريخية مشابهة؛ ثانيًا، إن المدخل يتميز بقدرته على دراسة حالات محدودة لا تتكرر كثيرًا مثل الثورات، ولا يكون استخدامه فعالًا في الدراسات التي يكون مجتمع البحث فيها كبيرًا ويتطلب البحث اختيار عينات واستخدام الاستنتاج الإحصائي[10]؛ ثالثًا، هناك دراسات استخدمت مدخل المؤسسية التاريخية لتفسير التغييرات التي جرت في مناطق أخرى من العالم النامي، مثل أميركا اللاتينية[11]، وهذا يساهم في عقد مقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي.

إن المسارات التي اتبعتها الثورات في الدول الثلاث مصر وليبيا وتونس مختلفة، وهذا من شأنه أن يمكّن الدارس من تفسير التقارب والاختلاف في المخرجات، والبحث عن ناظم رابط يفسر تلك الحالات، كما يمنع من الوقوع في مزالق الاختزال أو التعميم التي لا تراعي الاختلافات المجتمعية. وتعتمد

---

(8) Evan S. Lieberman, «Causal Inference in Historical Institutional Analysis: A Specification of Periodization Strategies,» *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 9 (November 2001), pp. 1011-1035, and Sven Steinmo, «The New Institutionalism,» in: Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, eds., *Encyclopedia of Democratic Thought* (London; New York: Routledge, 2001).

(9) انظر على سبيل المثال: بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، مع تصدير جديد لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008). وانظر كذلك: Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1979), and Jack A. Goldstone, «Comparative Historical Analysis and Knowledge Accumulation in the Study of Revolutions,» in: *Comparative Historical Sociology in the Social Sciences*, Edited by James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 41-90.

(10) Goldstone, pp. 42-43.

(11) انظر على سبيل المثال: James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (Spring 2001), pp. 111-141.

الدراسة كذلك على وسائل التاريخ المقارن ووسيلة التحليل داخل الحالة (within case) التي تستخدم التحليل التتابعي والسردي والسببي، من خلال تتبع الآثار التي تحدثها عوامل محددة[12]. وتعتمد وحدة التحليل على البنى الجمعية، مثل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية.

تعتمد المؤسسية التاريخية على العناصر الأساسية الآتية في التحليل: أولًا، تبعية المسار (path dependence)[13]، وتشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقق عندما تتكون المؤسسات أو السياسات، ولهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد أثره إلى المستقبل. ويحدث ذلك نظرًا إلى أن المؤسسات والسياسات لها قابلية للسكون وعدم الميل إلى التغيير. لذا فبمجرد تكوّن مسار محدد – للسياسات أو المؤسسات – فإن تغييرها إلى مسار آخر يتطلب جهدًا كبيرًا، وهذا يعني أهمية تأثير التاريخ[14]. وعندما تحدث إعادة الإنتاج أو التغيير، فإنها تقع لأسباب طارئة ومن جانب فاعلين آخرين لم يشاركوا في تكوين المؤسسة أو السياسة أو العمل على المحافظة عليها[15]. ثانيًا، الفترة المفصلية، وجرت الإشارة إليها. ثالثًا، تسلسل ردود الأفعال من القوى السياسية والمؤسسات، ويعتمد على توفّر إما آليات للتغذية الاسترجاعية التي تقوم بإعادة إنتاج السياسات أو المؤسسات القديمة، أو على تغير المؤسسات بفعل صدمة من خارج النظام.

تستخدم هذه الدراسة أنموذج المؤسسية التاريخية المستند إلى تبعية المسار الذي طرحه ماهوني لتحليل المراحل الانتقالية العربية[16]. يوضح الشكل الآتي الأنموذج:

---

(12) Matthew Lange, *Comparative-Historical Methods* (Los Angeles: Sage Publications, 2013), pp. 40-69.

(13) اعتمد الباحث على هذه الترجمة، وقد صاغها من عنده، وذلك لعدم اطِّلاعه على ترجمة عربية شائعة للمصطلح.

(14) Ian Greener, «State of the Art: The Potential of Path Dependence in Political Studies,» *Politics*, vol. 25, no. 1 (2005).

(15) Kathleen Thelen, «How Institutions Evolve: Insights from Comparative Historical Analysis,» in: *Comparative Historical Sociology*, p. 218.

(16) Mahoney, «Path-Dependent Explanations,» p. 134.

الشكل (2-1)
أنموذج المؤسسية التاريخية

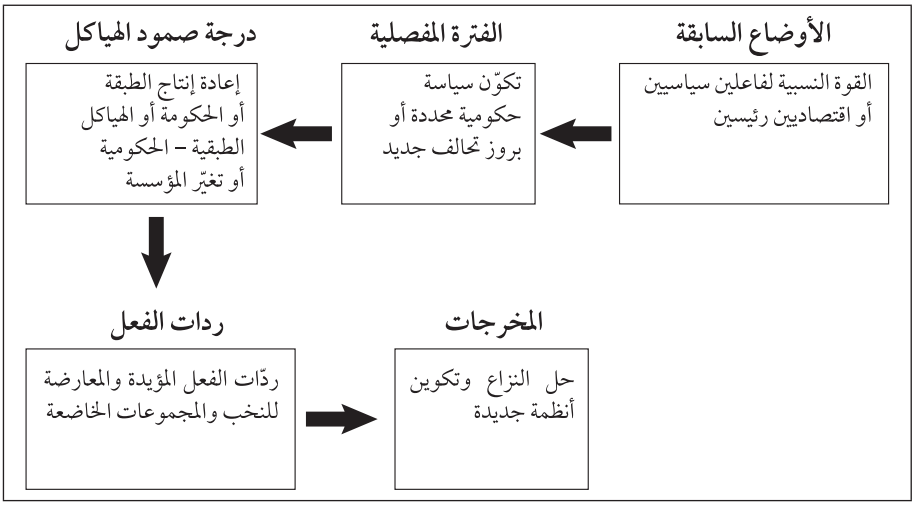

غير أن هذه الدراسة عمدت إلى إدخال تغيير على أنموذج ماهوني المستند إلى تبعية المسار، والذي يميل إلى إعادة إنتاج المؤسسات بسبب اعتماده في تفسير تبعية المسار على قانون الغلة المتزايدة، المأخوذ من الاقتصاد. ويقوم القانون على أن المسار بمجرد تكوّنه يصعب تغييره نظرًا للتكلفة الكبيرة المصاحبة لذلك. وترى هذه الدراسة أن استخدام تغيّر هياكل القوة بدلًا من الغلة المتزايدة في التفسير يقلل من النزعة الحتمية الموجودة في الأنموذج، لذا فإن هذه الورقة ترى أن التغيّر في هياكل القوة في النظام يفسر التحوّل في المؤسسات أو إعادة إنتاجها في حالات الانتقال العربية. فالمؤسسات الاجتماعية تعكس توزيع القوى في المجتمع، وهذا التوزيع هو الذي يجعل الفاعلين الأكثر قوة يفرضون مصالحهم المؤسسية على الفاعلين الأقل قوة[17].

هذا الأنموذج العام يمكن أن نطبقه على المراحل الانتقالية للثورات العربية، استنادًا إلى فرضية البحث، على النحو الآتي:

(17) Thelen, p. 216.

الشكل (2-2)
المراحل الانتقالية للثورات العربية

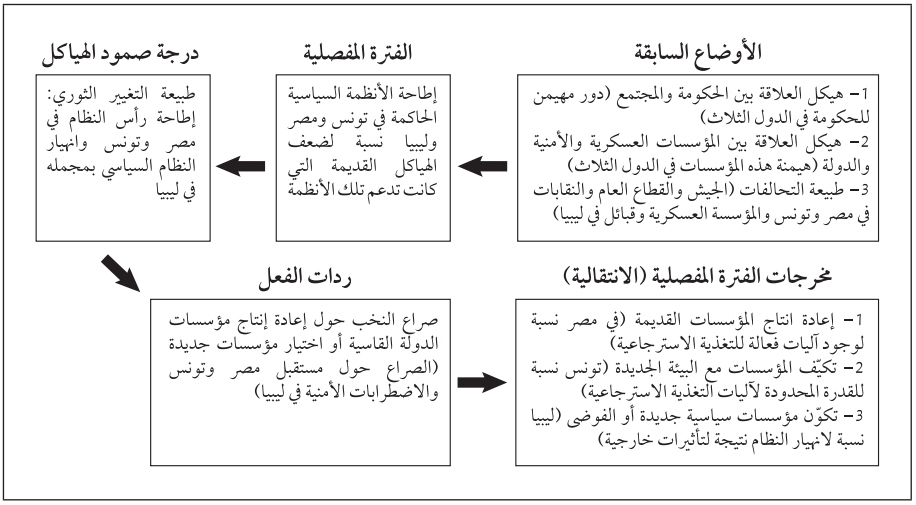

تنتقل الورقة في القسم الآتي إلى تطبيق الأنموذج على حالات انتقال الثورات العربية، وتبدأ بتحليل أوضاع ما قبل الثورات.

أولًا: ما قبل الثورات

تعود هذه الدراسة في تحليل الأوضاع السابقة المؤثرة في المراحل الانتقالية إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، ذلك لأن عددًا من الدول العربية بدأ حراكًا داخليًا وإقليميًا، واتضحت ملامح الدولة القومية. وأصبحت المؤسسة العسكرية إحدى القوى الفاعلة في سورية ومصر والعراق، وبعد ذلك في ليبيا والجزائر واليمن والسودان. وساد اعتقاد، عزّزته نظرية الحداثة، بأن الانتقال من القديم إلى الحديث ومن التقليدي للمعاصر عماده الطبقة الوسطى الحديثة، المتمثِّلة في الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية والإداريين والخبراء. وعندما تتمكن هذه الطبقة، فإن التحديث أمر مفروغ منه[18]. نشأ تحالف

(18) لمزيد من المعلومات، انظر: Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

من عناصر من الطبقة الوسطى قوامه المؤسسة العسكرية وقادة القطاع العام والنقابات. وقام التحالف على أيديولوجية تؤمن بمركزية دور الدولة وهيمنتها على المجتمع وتكوين ذراع سياسي واحد لها. وأول ما قامت به الثورة المصرية بعد قيامها في تموز/ يوليو 1952 هو الإصلاح الزراعي الذي عمد إلى تحديد الملكية الزراعية ومصادرة أراض من كبار الملاك وإعادة توزيعها للفلاحين. ومع بداية الستينيات، أمّمت الحكومة المصرية عددًا من المؤسسات، وتضخّم نتيجة لذلك القطاع العام. وتكوّن التنظيم السياسي الوحيد، الاتحاد الاشتراكي العربي، في عام 1962. وشهد عهد السادات تغيّرًا في السياسة إذ شرعت الحكومة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. وأعلن عن رفع أسعار الخبز وبعض السلع في عام 1977، ما أدى إلى انتفاضة شعبية اضطرت بعدها الحكومة إلى التراجع عن رفع الأسعار.

كان للقوات المسلحة في عهد عبد الناصر، وهي أحد العناصر الأساسية في التحالف الحاكم، مهمة أيديولوجية. فقد أشرفت على إعادة توزيع الأراضي و«مصرنة» القطاعين الصناعي والمالي في الخمسينيات، وعلى تطبيق السياسات الاشتراكية بدءًا من أواخر عام 1961 فصاعدًا. غير أن هذا الدور بدأ في التغير منذ عهد السادات، وبمجيء نظام مبارك وعمله على دمج القوات المسلحة في النظام، تخلت المؤسسة العسكرية عن مهمتها الأيديولوجية السابقة. وأضحى وجودها اللافت في الساحة السياسة أمرًا طبيعيًّا ومألوفًا. وعَمَدَ نظام مبارك إلى توفير وظائف لكبار الضباط بعد تقاعدهم مقابل امتناعهم عن الانخراط في العمل السياسي، وقبولهم رواتب متدنية نسبيًّا خلال فترة الخدمة[19]. وتضخمت الأذرع الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، وغدا إسهامها يصل إلى نحو 30 في المئة من الناتج المحلي في البلاد[20]. وأصبحت المؤسسة العسكرية

(19) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر» (دراسة، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، آب/ أغسطس 2012)، ص 4. ولمزيد من المعلومات انظر أيضًا: Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Republic of Retired Generals,» *Foreign Policy*, 8 May 2012. <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/05/08/the_egyptian_republic_of_retired_generals>.

(20) تشاتام هاوس، «برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص ورشة عمل لمشروع حوار مصر: الدولة المصرية الجديدة،» شباط/ فبراير 2012، ص 7.

تؤدي دورها السياسي في نظام يتولى فيه الرئيس مبارك سلطة القرار السياسي، وتُعدُّ طرفًا رئيسيًّا في النظام الحاكم الذي يضم أطرافًا عديدة متصارعة تشمل الأجهزة الأمنية والاستخبارية والحزب الوطني ومجموعات اقتصادية، ورجال أعمال نافذين ارتبطوا بجمال مبارك، وخصوصًا منذ صعود نجمه بعد عام 2000. في ظل هذا التحالف المتصارع، قامت المؤسسة العسكرية بأداء دور مهم في المحافظة على النظام. وشغل المتقاعدون العسكريون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي، وشكلوا بذلك آلية تنفيذية وأمنية تتبع الرئيس من خلال المحافظين الذين يعينهم [21].

أما في تونس، فقد مرت البلاد منذ استقلالها وحتى قيام الثورة بثلاث مراحل لاقتصادها السياسي. الأولى، من الاستقلال في عام 1956 وحتى عام 1970، إذ انتهجت الحكومة سياسات اشتراكية أو ما سمي بالتعاضدية إبّان حكم الوزير الأول أحمد بن صالح. برز سياسيًّا تحالف الطبقة الوسطى والنقابات العمالية وقادة القطاع العام، وأصبحت التنظيمات النقابية المهنية جزءًا من الحزب الوحيد الحاكم، وأضحى للاتحاد العام التونسي للشغل وزراء يمثلونه في الحكومة. وأضيفت كلمة اشتراكي للاسم في عام 1964 ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، وحدث اندماج بين الحزب والدولة[22]. والثانية، من عام 1970 وحتى نهاية حكم بورقيبة في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، وشهدت انفتاحًا اقتصاديًا صحبه نمو مختل لمصلحة المناطق الساحلية، واتباع سياسة تقوم على تطوير قطاعات ريعية كالفلاحة الموجهة إلى التصدير والسياحة. كما توسع القطاعان العام والمختلط في أواسط الثمانينيات، ما جعلهما يوفران جزءًا مهمًّا من فرص التشغيل. وكان لهذا التوسع دوره في تقوية الطبقة الوسطى في تونس[23]. من الناحية السياسية، أعلن بورقيبة في عام

(21) صايغ، ص 8–9.

(22) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها،» ورقة قُدّمت إلى: أمحمد مالكي [وآخ.]، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 187.

(23) حسين الديماسي، «الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 142–143.

1981 السماح بتعددية سياسية محدودة، ووصل عدد الأحزاب المسموح لها بالعمل إلى نحو تسعة قبل قيام الثورة. لكن هذه الفترة شهدت انتهاء التحالف بين النقابات العمالية والحكومة. فقد أعلن الاتحاد العام للشغل الإضراب في 26 كانون الثاني/ يناير 1978، ولجأت الحكومة إلى استعمال العنف لمواجهة الإضراب، ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى[24].

أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الرئيس بن علي، فقد شهدت تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الريعية[25]. نجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي تأكّل الطبقة الوسطى، وبروز شرائح اجتماعية استحوذت على موارد البلاد باستخدام العنف[26]. وأدى اتباع الحكومة سياسة التحرير وتعميق آليات اقتصاد السوق وانتهاج تنمية اقتصادية غير متوازنة إلى تولّد مشاعر جماعية بالحرمان والظلم الاجتماعيين وسط التونسيين في مناطق الوسط الغربي، ما جعلها الأكثر تهيؤًا للانتفاضات وعدم الاستقرار. وتكررت انتفاضات هذه المناطق في حوادث 26 كانون الثاني/ يناير 1976، وكانون الثاني/ يناير 1984، وكانون الثاني/ يناير2011[27]. وما ميّز مرحلة بن علي بروز طبقة حاكمة من المحاسيب، تتكون من أبناء وأقارب الأسرة الحاكمة ورجال أعمال وأعضاء في الأجهزة الأمنية ومثقفين وتكنوقراط، وتعمل الحكومات والوزارات في خدمة هذه الطبقة[28]. وأدى انحسار أيديولوجية الحزب التحريرية الوطنية التي حقق بها

(24) عدنان المنصر، «الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 285.

(25) وليد حدّوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية- الاجتماعية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 88-89.

(26) الديماسي، ص 149.

(27) عائشة التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 75-76.

(28) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16، وانظر كذلك: المولدي الأحمر، «الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص 127.

الاستقلال إلى انعزال مجموعة من الفئات العليا التي سُدّ أمامها الطريق بعد جمود الحراك السياسي، ما قادها إلى الالتحاق بالثورة والمطالبة بالتغيير[29].

في ليبيا، اعتمد النظام الملكي على تحالفات قبلية وجهوية مستندًا إلى توجه سياسي محافظ. وبانقلاب القذافي في الأول من أيلول/ سبتمبر 1969، دخلت ليبيا مرحلة جديدة، إذ منع التحزب في عام 1972 وأنشئت اللجان الشعبية والثورية. وفي خطاب زوارة في نيسان/ أبريل 1973، أعلن القذافي عن تعطيل جميع القوانين المعمول بها، وتطهير البلاد من المرضى سياسيًّا، وبدء الثورتين الثقافية والإدارية وتسليح الشعب[30]. وما يميز النظام السياسي الليبي في عهد القذافي وجود ثلاثة نظم تعمل في آن واحد. الأول، النظام الأيديولوجي الذي يمثله الكتاب الأخضر وما جاء فيه من موجهات؛ والثاني، النظام الرسمي الذي تعكسه المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن لها أثر في الواقع، لأنها لم تكن تمارس سلطات حقيقية؛ والثالث، النظام غير الرسمي الذي أقامه القذافي، وهو عبارة عن تحالف سياسي عسكري قبلي اقتصادي، يعلو على الحياة السياسية الرسمية ويتحكم في تفاعلات العملية السياسية. أما في ما يلي العلاقة بين الدولة والمجتمع، فهناك ثلاثة عوامل قامت بالدور الأكبر في تحديدها، هي الأيديولوجية والقبيلة والنفط، ويتوقع لها أن تؤدي الدور ذاته في المستقبل[31]. وعلى الرغم من مظهر الخطاب الثوري الذي يردده القذافي، فإن استغلاله السياسي للتركيبة القبلية كانت له عدة مؤشرات. فقد أُسِّست في عام 1977 ما أطلق عليه «الأندية القبلية»، التي تهدف إلى مراقبة تحركات الشباب في المناطق القبلية والتصدي للمطالب الجهوية والمحلية. كما كوّن «الحرس الشعبي» من فئات شبابية من القبائل بغية حماية «مكتسبات

(29) الأحمر، ص 127، وبشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ص 27.

(30) مصطفى عمر التير، تعقيب قدّم في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: «ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 43.

(31) يوسف محمد الصواني، «ورقة العمل،» ورقة قُدّمت إلى الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: «ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 10–11.

الثورة». وكان القذافي يتلقى وثائق عهد ومبايعة من مجموعات قبلية في زياراته المختلفة[32].

اعتمدت الدولة في البلدان الثلاثة على مؤسسات أمنية باطشة. لكن مؤسسات الدولة واجهت أزمات مختلفة، اضطُر معها النظام السياسي في مصر وتونس، وفي ليبيا لاحقًا، إلى الانفتاح السياسي المحدود، وإلى الإصلاح الاقتصادي، وانعكس ذلك في شكل تحالف جديد قوامه المؤسسات الأمنية والعسكرية والقطاعين التجاري والصناعي وقطاع التصدير في مصر وتونس، وتحالف بين المؤسسة العسكرية وتكوينات إثنية ومناطقية في ليبيا. مكّن هذا الإصلاح والانفتاح قوى سياسية معارضة من التحرّك في ظل انتشار الفساد والمحسوبية، وعدم الرغبة والقدرة على استيعاب القوى المعارضة التي تشكل الأحزاب الإسلامية فيها جزءًا مهمًّا، بسبب محدودية قنوات المشاركة السياسية وتفاقم القبضة الأمنية. وأدى استخدام وسائط التفاعل الاجتماعي الجديدة، مثل الفيسبوك والتويتر، إلى كسر احتكار الإعلام الرسمي لنقل الحدث والصورة. فعلى سبيل المثال، وصل عدد أعضاء صفحة «كلنا خالد سعيد»، بعد ملاحقات أمنية للقائمين عليها واختفائها لعدة مرات، إلى نحو مليون عضو[33]. وتزايدت المطالب النقابية، وصحبها تنام في الأعمال الاحتجاجية، وزادت الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات المطالبة بتحسين الأجور والأوضاع المعيشية مع مطالب سياسية في عدد من الحالات من نحو 222 في عام 2006 إلى نحو 1000 في عام 2009[34]. أفضت هذه الحال إلى تفاقم أزمة المؤسسات السياسية، وقيام الانتفاضات العربية التي أطاحت الحكومات في الدول الثلاث.

---

(32) محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 66-67.

(33) محمود الشيخ [وآخ.]، **يوميات الثورة المصرية**، تحرير أحمد عبد الحميد حسين؛ إشراف مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات، أوراق الجزيرة؛ 24 (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011)، ص 60.

(34) Marina Ottaway and Amr Hamzawy, *Protest Movements and Political Change in the Arab World* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011), pp. 2-3.

ثانيًا: سمات المراحل الانتقالية وديناميّاتها

تعتمد كل مرحلة انتقالية في البلدان الثلاثة على ثلاثة عوامل رئيسة هي: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب. وستتناول الورقة أدناه هذه العوامل بمزيد من التحليل.

1 – إرث مؤسسات الدولة القديمة

إنها المؤسسات التي أطاحتها الثورة، وقد أشار نزيه الأيوبي إلى أن ما يشاع عن قوة الدولة العربية فيه تضخيم لا يعكس الواقع، فهذه الدولة ليست قوية وإنما هي قاسية[35]. فالأخيرة تكره وتعاقب، بينما الأولى لها القدرة على تحقيق أهدافها. وبعض الدول العربية تجاوز حد القسوة ليصبح دولًا باطشة، تستخدم جهازًا بيروقراطيًّا متضخمًا، ومؤسسات أمنية كبيرة، وسجونًا قاسية لتضمن استمرارها في السلطة. وهذه الدول القاسية في حقيقة أمرها دول ضعيفة لها قدرة محدودة على التزام سيادة القانون وجمع الضرائب والتكيّف مع المستجدات. تعامل الدولة القاسية مع مواطنيها ومع القوى الاجتماعية والسياسية أفرز حالة من الاعتماد المتبادل، اتسمت بالعنف والعنف المضاد، وانتقلت آثارها إلى الفترة الانتقالية. وقد كانت العلاقة بين الدولة القاسية وقوى المجتمع، في فترة ما قبل الثورة، تقوم على غلبة الدولة عبر استخدامها وسائل العنف والإكراه. وغلب على الممارسة النظر إلى السياسة وكأنها لعبة صفرية (zero-sum game)، لكن العلاقة بين الدولة وقوى المجتمع تبدلت مع وقوع الثورات، عندما ضعفت هياكل النظام القديم الأيديولوجية والسياسية، وقاد ذلك في نهاية المطاف إلى تصدع الدعامة الأيديولوجية التقليدية للحزبين الحاكمين في كل من مصر وتونس، في أوساط اجتماعية ذات نمط حياة شديد الارتباط بالحياة الريفية، اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا[36].

---

(35) نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

(36) الأحمر، ص 132.

استمر إرث الدولة القديمة، أو ما أطلق عليه الدولة العميقة، بعد قيام الثورة في مصر. وتتشكل الدولة العميقة من شبكة من مصالح الشركات والأعمال، وأسر نافذة، وبيروقراطية راسخة، وتأتي في القلب المؤسسة العسكرية والقضاء والأجهزة الأمنية التي تشمل الأمن والشرطة وقوات الاحتياطي المركزي. ولعل أبرز مظاهر هذا الاستمرار تتبدى في الدور البارز الذي تقوم به المؤسسة العسكرية. فبعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بعد تنحي مبارك، عمد إلى حماية مصالح المؤسسة العسكرية وتعزيزها. وسعى لتحويل «السلطات التي تولاها في شباط/ فبراير 2011 إلى مبادئ «فوق دستورية»، من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات دستورية، ووضعها بشكل دائم فوق الدولة المصرية»[37]. وما يعطي العسكريين ميزة على الفاعلين الآخرين أن الرئاسة كانت من نصيبهم منذ استلامهم السلطة في تموز/ يوليو 1952. وقد عادت قوات الأمن تمارس عملياتها القديمة بعد الانقلاب الذي أطاح محمد مرسي، لكنها هذه المرة بتشجيع ودعم من المعسكر المناوئ للإخوان المسلمين[38].

أكد عددٌ من مواد الدستور المصري لعام 2012، وخصوصًا مواد الفصل الخامس المتعلقة بالأمن القومي والدفاع، تأمين مصالح المؤسسة العسكرية، وأن تدير شؤونها بمعزل عن سيطرة المدنيين. فقد أشارت المادة 194 إلى أن يكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذى ينظمه القانون. كما اشترطت المادة 195 في من يتولى منصب وزير الدفاع أن يكون ضابطًا في الخدمة، وذكرت المادة 197 أن ثمة مجلسًا وطنيًا للدفاع يتألف من سبعة عسكريين وسبعة مدنيين ورئيس الاستخبارات العامة الذي يأتي في الغالب من خلفية عسكرية، للنظر في ميزانية المؤسسة العسكرية، ويجب الوقوف على رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. كما أشارت المادة 198 إلى محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية إذا ارتكبوا جريمة تضر بالقوات المسلحة. أما في تونس، ومن

(37) صايغ، ص 27.

(38) Michael Birnbaum, «In Egypt, Security State is Resurrected after Provoking Fear in 2011 Revolution,» *Washington Post*, 29/7/2013. <http://articles.washingtonpost.com/2013-07-29/world/40887376_1_security-forces-muslim-brotherhood-president-mohamed-morsi>.

التجربة السياسية العملية، فلم يكن للقوات المسلحة دور سياسي فاعل. لم يعرف عنها تدبير انقلابات عسكرية، بل ظلت تشكّل الذراع العسكرية للسلطة السياسية في عهد بورقيبة، ولم تشارك في صناعة القرار السياسي[39]. وفي عهد بن علي، همّشت المؤسسة العسكرية بسبب الاهتمام المتزايد الذي حظيت به قوات الأمن الداخلي[40]. وفي مشروع الدستور التونسي الجديد، لم تحظ المؤسسة العسكرية بالخصوصية التي تمتعت بها نظيرتها المصرية في الدستور المصري. فقد ورد في الفصل 77 من مشروع الدستور التونسي أن من مهمات رئيس الجمهورية التعيين والإعفاء في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، ويشترط عدم اعتراض اللجنة النيابية المعنية.

ظل التحدي الأكبر الذي يواجه حكومات الفترات الانتقالية والمجتمع المدني في تلك الدول هو إصلاح مؤسسات الدولة القديمة، وخصوصًا المؤسسات الأمنية وجهاز الشرطة، وأضيف إليها القضاء في مصر[41] لأنها الآليات التي اعتمدت عليها الدولة الباطشة في الهيمنة وقمع المعارضين. وتشير أوضاع تلك المؤسسات إلى أن مساعي إصلاح الأجهزة الأمنية تكاد تنعدم في كل من مصر وتونس، إلى جانب ضعف المؤسسات الجديدة في ليبيا. ففي مصر، لم يطل التغيير إلا الاسم فحسب، إذ أصبح الاسم الجديد جهاز الأمن الوطني بدلًا من جهاز أمن الدولة، ولم تتغير عقيدة الجهاز أو عقيدة الشرطة[42].

(39) نور الدين جبنون، «دور الجيش في الثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 330.

(40) المصدر نفسه، ص 339.

(41) بخصوص التحديات التي تجابه إصلاح القضاء في مصر، انظر: محمود قنديل، «السلطة القضائية في مصر... طلبًا للإصلاح ودعمًا للاستقلال،» مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثية، تموز/ يوليو 2012.

(42) مروة أحمد سالم، «إصلاح جهاز الشرطة في ضوء مبادرات الإصلاح الأمني ومتغيرات الواقع السياسي المصري،» ورقة قُدّمت إلى: ورشة عمل إصلاح جهاز الشرطة في مصر: القضايا والتحديات التي نظمتها مبادرة الإصلاح العربي ووحدة الدراسات الأمنية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 11 تموز/ يوليو 2012، ص 4. وانظر كذلك: عمر عاشور، «إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات،» مشروع مركز بروكنجز الدوحة – جامعة ستانفورد للتحولات العربية، موجز السياسة رقم 3، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

وتضعف الثقافة السائدة في الأجهزة الأمنية أي محاولة للإصلاح[43]. فجهاز الأمن كانت مهمته الأساسية حماية النظام وليس حماية البلاد، كما أن الشرطة كانت مؤسسة قمعية، ما أدى إلى سوء العلاقة بينها وبين الجمهور. وما يعوق الإصلاح انتشار الفساد في الجهازين[44]. ولا تزال الأجهزة الأمنية بعد الثورة، كما تشير منظمات حقوق الإنسان، تمارس التعذيب وتخرق القانون[45]. وفي تصنيف منظمة فريدوم هاوس المنشور في موقعها الإلكتروني في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وصفت مصر بأنها حرة جزئيًا، أما الإعلام فقد وصف بأنه غير حر. وورد في تقرير «بوصلة الديمقراطية في مصر»، الذي أصدرته المنظمة عن شهر أيلول/ سبتمبر 2013[46]، أن مصر لم تحقق تقدمًا في المؤشرات الثمانية المرتبطة بتحقيق التحوّل الديمقراطي، إذ توقف مسار التحوّل في خمسة مؤشرات وتراجع في ثلاثة هي: المشاركة السياسية والحرية الدينية وحرية الإعلام والتعبير. أما تونس وليبيا فقد صنفتهما المنظمة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 بأنهما حرتان جزئيًا وأن إعلامهما حر جزئيًا.

طالت الإصلاحات المهمة في تونس الجوانب السياسية والإعلامية، فقد صدر قانون العفو العام وبموجبه أُفرج عن نحو 500 سجين، وعاد المبعدون

---

(43) Mara Revkin, «The Egyptian State Unravels: Meet the Gangs, and Vigilantes who Thrive under Morsi,» *Foreign Affairs*, 27 June 2013. Available at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139541/mara-revkin/the-egyptian-state-unravels>.

(44) Mark Perry, «Looking for Hashish in Cairo? Talk to the Police: The Hidden Power of Egypt's Drug-Running Cops,» *Foreign Policy*, 23 August 2013. Available at: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/08/23/the_hidden_power_of_egypt_s_drug_running_cops%20>.

(45) انظر على سبيل المثال: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، **مواطنون بلا حقوق... بعد عامين من ثورة 25 يناير: تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 22 يناير 2013** (القاهرة: المنظمة، 2013)، وتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن خروقات حقوق الإنسان في مصر بعد الثورة: Dan Williams, «Meet the Hatchet Men of Cairo,» 21 August 2013. Available at: <http://www.hrw.org/news/2013/08/21/meet-hatchet-men-cairo>.

وانظر كذلك تقرير منظمة العفو الدولية عن التجاوزات في حقوق الإنسان في مصر بعد الثورة: «Egypt's Disastrous Bloodshed Requires Urgent Impartial Investigation,» Amnesty International, 16 August 2013. Available at: <http://www.amnesty.ca/news/news-releases/egypt%E2%80%99s-disastrous-bloodshed-requires-urgent-impartial-investigation>.

(46) Freedom House, «Egypt Democracy Compass,» Coverage Period: September 2013. <http://freedomhouse.org/sites/default/files/Egypt%20Democracy%20Compass%20-%20September%202013.pdf>.

من الخارج. وصدر قانون جديد للأحزاب أسقط العقبات والقيود التي وضعها نظام بن علي على إنشاء الأحزاب السياسية. وإعلاميًّا، أسقطت عقوبات السجن التي كانت موضوعة على التعبير عن الرأي السياسي[47]. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فإن إصلاح جهاز الشرطة، الذي كان من أهم أدوات القمع التي استخدمها نظام زين العابدين بن علي، كان محدودًا في حكومة ما بعد الثورة التي يقودها حزب النهضة. ويتطلب إصلاح جهاز الشرطة تغييرًا يشمل الجوانب التشريعية والمؤسسية وثقافة الشرطة. ولا يزال جهاز الشرطة يتهم بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان[48]. وفي ليبيا وبعد انهيار نظام القذافي، تغيّر اسم الشرطة إلى الأمن الوطني، وأنشئ جهاز الأمن الوقائي. وبسبب فشل الأمن الوطني في تحقيق الأمن، قرر المجلس الانتقالي تكوين جهاز أمني يشمل الثوار تحت اسم «اللجنة الأمنية العليا الموقَّتة»، وفتح الالتحاق باللجنة من دون وضع معايير دقيقة، ما أدى إلى انتساب عددٍ من العاطلين وأصحاب السوابق وبعض عناصر كتائب القذافي[49].

2 – طبيعة التغيير الثوري

اهتمت دراسات التغيير الثوري بتحليل الثورات الكبرى، وهي تلك التي تحدث تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأيديولوجية السائدة، أو ما سمّته سكوكبول «الثورات الاجتماعية»[50]. ويتضح من التغيير الذي حدث في دول الثورات العربية، على الرغم من تباينه، أنه

---

(47) Fatima El-Issawi, «The Tunisian Transition: The Evolving Face of the Second Republic,» in: Nicholas Kitchen, ed., *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?*, IDEAS Reports -Special Reports (London, UK: London School of Economics and Political Science [LSE IDEAS], 2012), p. 18.

(48) Derek Lutterbeck, «Tunisia after Ben Ali: Retooling the Tools of Oppression?» Norwegian Peacebuilding Resource Center's Policy Brief, May 2013, p. 2.

(49) السنوسي بسيكري، «ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أيار/ مايو 2013)، ص 2.

(50) Skocpol, *States and Social Revolutions*.

ولمزيد من المعلومات حول النقاش عن الثورات الاجتماعية والسياسية، انظر: عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 37–46.

لا يرتقي إلى الثورة الاجتماعية الشاملة بحسب تعريف سكوكبول، وأن الثورة حدثت من غير ترتيب وقصد[51]. وتشير دراسات أخرى إلى أن الطريقة التي انتهى بها النظام التسلطي سيكون لها أثر قوي على تفاعلات الفترة الانتقالية ومخرجاتها[52]. فالتغيير الذي حدث في مصر أطاح رأس النظام السياسي من دون تغيير كبير في مؤسسات الدولة، بينما تغيّر النظام السياسي في ليبيا من دون تغيير كبير في البنية الاجتماعية، وتقع تونس من حيث طبيعة التغيير وسطًا بين مصر وليبيا. يرى كل من ستيبان ولينز أن الوصف الملائم للنظام السياسي الذي برز بعد الثورات العربية هو «الهجين السلطوي الديمقراطي»، لأنه يثير الانتباه للأوضاع غير العادية لتلك الدول[53]. ومن سمات التغيير الثوري في البلدان الثلاثة أن قادته شبابٌ لا يحملون انتماءات سياسية حزبية، بل غابت الأحزاب في الفترة الأولى من الانتفاضات العربية. وقد أدى ضعف الهياكل الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي نجم عن الفترة المفصلية إلى بروز الشباب فاعلين جددًا في الساحة السياسية. ففي مصر، نجد نحو 183 تنظيمًا شبابيًّا، كلٌّ يدّعي أنه ساهم في الثورة بشكلٍ كبيرٍ[54]. وكان للطبيعة الشعبية

(51) فاجأت الثورات العربية دارسي المنطقة، إذ لم يتوقعوا الانتفاضات الشعبية وانهيار الأنظمة بهذه السرعة، انظر في هذا الصدد: جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية،» **إضافات**، العدد 14 (ربيع 2011)؛ محمد قاياتي، «الثورة... المفاجأة،» في: **25 يناير: مباحث وشهادات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 77–88 (النسخة الإلكترونية)، ومحمود جبريل، «ورقة العمل،» ورقة قُدّمت إلى: «ليبيا.. إلى أين؟ (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة 35، العدد 399 (أيار/ مايو 2012)، ص 103. غير أن نسيم نيكولاس طالب ومارك بلايث يريان أن ما حدث في مصر وتونس وليبيا يعكس نمط الأنظمة المعقدة التي تجنح إلى منع التقلبات بصورة صناعية، فبينما تكون هذه الأنظمة على درجة كبيرة من الهشاشة، إلا أنها لا تعكس وجود أخطار ملموسة تؤذن بقرب انفجارها. وهي تبدو هادئة ولا يعكس مظهرها أي تقلبات، بينما في الحقيقة تتجمع المخاطر في الباطن. لمزيد من التفصيل، انظر: Nassim Nicholas Taleb and Mark Blyth, «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May - June 2011), pp. 33-39.

(52) انظر على سبيل المثال: Patrick H. O'Neil, «Revolution from within: Institutional Analysis, Transitions from Authoritarianism, and the Case of Hungary,» *World Politics*, vol. 48, no. 4 (July 1996), pp. 579-603.

(53) Alfred Stepan and Juan J. Linz, «Democratization Theory and the «Arab Spring»,» *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), p. 20.

(54) جبريل، ص 102.

المعتمدة على القطاعات الدنيا في المجتمع تأثير واضح في كنه ومسار الفترة الانتقالية[55]. كما أن ضعف الوعي الاحتجاجي وتحوّله إلى أيديولوجية جهوية وعشائرية، بسبب غياب أيديولوجية تعبئ المحتجين[56]، أدى إلى ضعف التوجه نحو تغيير شامل وإقامة بديل ثوري جديد يكون نقيضًا للنظام القديم. وبرزت هذه النزعة بدرجةٍ أكبر في تونس وبدرجةٍ أقل في كلٍّ من ليبيا ومصر.

لطبيعة التغيير دور مهم في تشكيل ملامح الفترة الانتقالية. فكلما كان التغيير كبيرًا في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قلَّ وجود آليات للتغذية الاسترجاعية، وضعفت محاولات إعادة إنتاج المؤسسات القديمة أو أدت إلى قيام نظام هجين. وتعكس الفترات الانتقالية في الدول الثلاث أن طبيعة التغير في هياكل القوة في النظم السياسية كانت مهمّة في تحديد مخرجات هذه الفترات. فعلى الرغم من أن انحياز المؤسسة العسكرية في كل من مصر وتونس إلى الثورة كان حاسمًا، بعد أن اتضح ضعف الحزبين الحاكمين في البلدين وبروز فاعلين جدد، فإن استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية مع بقاء مؤسسات الدولة الأمنية والشرطية من دون تغيير كبير في مصر ساهم في بروز آليات للتغذية الاسترجاعية، الأمر الذي سهّل إعادة إنتاج النظام القديم في ثوب جديد. فقد بقيت المؤسسة الأمنية بتكويناتها المختلفة عصيّة على التغيير، وما تغيّر فيها هو قادتها فحسب. أما المؤسسة العسكرية فقد حافظت بعد الثورة على مصالحها ونفوذها. وقامت المؤسسة العسكرية بأداء دور مهم في المحافظة على النظام.

---

(55) يشير كل من بهجت قرني ورباب المهدي وآصف بيات إلى ضرورة الاهتمام المنهجي بدور القطاعات الدنيا، مثل الشباب والعاطلين من العمل وأصحاب الحرف الهامشية في الثورات العربية. انظر: بهجت قرني ورباب المهدي، «الشرق الأوسط الاحتجاجي،» ورقة قُدّمت إلى: رباب المهدي [وآخ.]، **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها**، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 45–58. وانظر أيضًا: آصف بيات، «الهامشية لعنة أم فرصة؟» في: حبيب عائب وراي بوش، محرران، **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط** (القاهرة: دار العين للنشر، 2012)، إذ يشير بيات إلى أن المناطق الهامشية ليست بالضرورة أماكن عزلة وتبعية، بل يمكن النظر إليها كعوالم تتيح فرصًا لممارسة السلطة. ويمكن تحويل هذه الأماكن إلى مجالات للحيوية والإبداع، وإلى مكان ممكن للقوة المضادة (ص 32).

(56) مهدي مبروك، «ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية،» ورقة قُدّمت إلى: مالكي [وآخ.]، ص 178.

وقياسًا على دورها المهيمن في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، وصف يزيد صايغ الوضع بأنه «جمهورية الضباط». فقد شغل المتقاعدون العسكريون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي، وشكلوا بذلك آلية تنفيذية وأمنية تتبع الرئيس من خلال المحافظين الذين يعيّنهم[57]. وأصبح الضباط المتقاعدون رؤساء وأعضاء مجالس إدارات في الشركات والمؤسسات والهيئات العامة، وتشمل الخدمات والتجارة والإسكان والأراضي والزراعة.

في ليبيا، كان تدخل الناتو حاسمًا في تغيير هياكل القوة لمصلحة الميليشيات التي انتفضت ضد نظام القذافي. وعكس الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 3 آب/ أغسطس 2011 الأسس التي ستحكم بها ليبيا في الفترة الانتقالية. وبدأت فترة ما بعد القذافي رسميًّا في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بتحرير ليبيا، أي بعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي. واجهت الحكومة الثورية الجديدة تحدي انهيار مؤسسات الدولة وما أدى إليه من انفراط الأمن وبروز التوجهات الجهوية والقبلية والمناداة بالفدرالية. وكما أشارت أندرسون، ففي الدول التي يوجد فيها انتماء وارتباط واسع بالدولة فإن تغيير النظام واستبداله لا يشكّل مصدر انزعاج وخطر مثل مصر وتونس. أما في الدول الضعيفة، مثل ليبيا، حيث لا يوجد انتماء وارتباط بالدولة وحيث تنازع الدولة في سعيها لاحتكار استخدام العنف، فإن تغيير النظام يعني انهيار مؤسسات الدولة[58]. ظهرت للسطح تجمعات قبلية كانت مقموعة في نظام القذافي مثل الملتقى الوطني لسكان (برقة) المنطقة الشرقية الذي عقد في مدينة البيضاء. وعلى الرغم من مناداته بالوحدة الوطنية، فإنه مؤشر على تنامي الجهويات. كما عُقد مؤتمر الحركة الأمازيغية أول مرة في تاريخ ليبيا المعاصر في 26 أيلول/ سبتمبر 2011، مطالبًا بحقوق الأمازيغ وبالاعتراف بلغتهم. وطالبت أطراف من الحركة بنوع من الاستقلال أو الارتباط بأمازيغ شمال أفريقيا[59].

---

(57) صايغ، ص 7.

(58) Lisa Anderson, «Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World,» Middle East Centre Public Lecture, London School of Economics and Political Science, 13 July 2011.

(59) الصواني، ص 18-19.

جراء انهيار المؤسسات الرسمية، أخذت الفترة الانتقالية السابقة لقيام الأجهزة المنتخبة زمنًا أطول في ليبيا، مقارنة بالحالتين المصرية والتونسية، بلغت 18 شهرًا[60]. وتشهد ليبيا اضطرابًا أمنيًّا وانتشارًا للميليشيات التي يأتي انتشارها نتيجة للطريقة التي أطيح بها القذافي. فقد قامت المجموعات المسلحة بدور مهم في إسقاط القذافي. ولا يوجد إحصاء دقيق لأعداد الميليشيات[61]، لكن بعض التقديرات تصل بهم إلى نحو مئتي ألف في جميع أنحاء ليبيا، يتلقون رواتب من الحكومة[62]، لكن ولاءهم لقادتهم لا للحكومة. وتقوم هذه الميليشيات بمهمات متعدِّدة تشمل التحقيق والسجن والتوسط[63]. وذكر اللواء عبد السلام العبيدي، رئيس الأركان، أن من أبرز المشكلات التي أعاقت قيام الجيش الليبي انتشار ميليشيات عسكرية أنشئت على أسس قبلية وجهوية وطائفية، وأشار إلى أن هناك صعوبة في حلها. كما اتهم رئيس الوزراء علي زيدان «غرفة ثوار ليبيا» – التي أوكل إليها توفير الأمن في العاصمة طرابلس – بالتورط في اختطافه[64]. وتسعى قبائل وميليشيات في شرق ليبيا لإقامة نظام اتحادي. وأعلن في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في المنطقة عن إعلان حكومة مكوّنة من عشرين وزيرًا، وقد رفع علم إقليم برقة. وتسيطر ميليشيات على مناطق إنتاج النفط في المنطقة التي يمثل إنتاجها 60 في المئة من إنتاج النفط في البلاد. وأدى ذلك إلى تدني إنتاج ليبيا من النفط إلى 10 في المئة، إذ كان إنتاج البلاد يصل إلى نحو مليون ومئتين وخمسين ألف برميل في اليوم[65].

---

(60) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي،» **المستقبل العربي**، العدد 406 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 123.

(61) لمزيد من المعلومات حول الميليشيات الليبية، انظر: «Armed Groups in Libya: Typology and Roles,» *Small Arms Survey*, no. 18 (June 2012).

(62) Carlotta Gall, «Show of Power by Libya Militia in Kidnapping,» *New York Times*, 10/10/2013.

(63) Kevin Sullivan, «Libya's Militiamen are Both Cops and Criminals,» *Washington Post*, 7/9/2013, pp. 1A and 10A.

(64) خالد محمود، «المؤتمر الوطني الليبي ينزع عن رئيسه أبو سهمين لقب القائد الأعلى للجيش وصلاحياته. أعضاء حكومة زيدان يرسمون صورة قاتمة للوضع الأمني والعسكري،» **الشرق الأوسط**، 5/ 11/ 2013.

(65) «إعلان حكومة ظل من جانب واحد في برقة شرق ليبيا»، **الحياة**، 5/ 11/ 2013.

3- درجة تجانس النخب

إنها النخب التي قادت الثورة وخصوصًا في ما هو أبعد من المصالح والتوجهات والقيم. وقد برز عدم التجانس في السنوات الأولى للثورات التاريخية، مثل الثورة البلشفية في روسيا والثورة في إيران، واستقرت الثورة في البلدين على توجه محدد بعد صراع داخلي بين النخب. وبرز هذا الصراع بصورة جلية وطريقة مركّبة في مصر بين التيارات الإسلامية والقوى الليبرالية. وعمّق الصراع وزاد فيه تحرّك النخب المرتبطة بما سمّي «الدولة العميقة»، وهي نخب عسكرية ومدنية، وما تولّد منها من واقع سياسي إلى بروز الفاعلين المرتبطين بالأحزاب الإسلامية المختلفة، وخصوصًا بعد الفوز الانتخابي الذي أحرزه الإخوان المسلمون وحزب النور في مصر، وحركة النهضة في تونس. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم حركات الإسلام السياسي المعاصر، فإن نظرتها إلى العمل السياسي كانت متأثرة برؤية الجماعة لدورها في المجتمع، كحركة دعوية شاملة لا يمكن أن تختزل في حزب سياسي. وكانت الجماعة ترفض أن يكون لها ذراع سياسي. وتبدى هذا الموقف بصورة جلية في رفض الجماعة أن يكون حزب الوسط بديلًا منها. وحدث تحوّل مهم في موقف الجماعة من القضايا العامة في عام 1994. فقد أصدرت الجماعة وثيقتين مهمتين تتعلقان بموقفها من السياسة ودور المرأة، عكست فيهما تأييدًا للتداول السلمي للسلطة وللحريات والتعددية، وأهمية مشاركة المرأة في العمل العام[66]. في عام 2007، قامت الجماعة بالإعلان عن برنامج لحزب سياسي من دون أن يصاحب ذلك الإفصاح عن قيام حزب. وبعد الثورة المصرية، أعلن في 6 حزيران/ يونيو 2011 عن تأسيس حزب الحرية والعدالة ليكون في منزلة ذراع سياسية للجماعة. وحصل الحزب على 216 مقعدًا في انتخابات 2012 بنسبة 43.4 في المئة.

(66) بشير موسى نافع، **الإسلاميون** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص 252.

أما في الجانب السلفي، فقد حدث تغيير كبير في موقف أغلبيتهم من المشاركة السياسية. ودار نقاش مستفيض في وسطهم حول شرعية المشاركة السياسية. ويرى الذين يؤيدون المشاركة في العمل السياسي أن الانخراط فيه ضروري لإقامة الدين. ويعتقد نشأت أحمد إبراهيم بأن «إقامة الدين على وجهة تستند إلى إقامة الدولة ونصب الأئمة ولا بد»[67]. ويعتقد بأن التأخر في الولوج إلى العمل السياسي خلال القرن المنصرم قد ضيّع فرص تمكين الدين. أعلن السلفيون في مصر في 13 آذار/ مارس2011، قبل أيام من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، إعادة تشكيل مجلس إدارة الدعوة السلفية الذي كان قد حُل بأمر من جهاز أمن الدولة عام 1994، وهو المجلس الذي كان يدير الدعوة في أنحاء مصر. وبعد أن كان السلفيون يرفضون الانشغال بالعمل السياسي في عهد الرئيس مبارك، أعلنوا عن رغبتهم في الانخراط في العمل السياسي بعد الثورة. وأعلنت الجماعة السلفية في 12 حزيران/ يونيو 2011 تأسيس حزب النور، كأول حزب سياسي في تاريخ الجماعات السلفية في مصر، كما أُسِّس حزب سلفي آخر هو حزب الأصالة. فبينما يمثل حزب النور مدرسة الإسكندرية، يمثل حزب الأصالة مدرسة القاهرة. كما أنشئ أيضًا حزب الفضيلة السلفي. حصل حزب النور على 109 مقاعد في انتخابات مجلس الشعب، بنسبة 21.8 في المئة من مقاعد المجلس، بينما حصل حزب الأصالة على 3 مقاعد، بنسبة 0.6 في المئة من جملة المقاعد. غير أن هناك جماعات سلفية لا تزال ترفض الانخراط في العمل السياسي، مثل أنصار السُّنة والجمعية الشرعية[68]. وفي تونس، ينقسم التيار السلفي إلى قسمين: الأول انخرط في العمل السياسي ويمثله حزبا الأصالة وجبهة الإصلاح، والثاني مرتبط بالجهادية

(67) نشأت أحمد محمد إبراهيم، «السلفيون وآفاق المشاركة السياسية،» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر «السلفيون وآفاق المستقبل،» اسطنبول، 13–14 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(68) لمزيد من المعلومات عن الأحزاب والجماعات السلفية في مصر ومواقفها السياسية، انظر: مصطفى زهران [وآخ.]، **السلفيون في مصر ما بعد الثورة** (الرياض: مركز الدين والسياسة للدراسات؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2012)، وبخاصةٍ دراسة ماهر فرغلي، «الأحزاب السلفية في مصر (ناجحون ومنشقون)،» ص 161–184.

السلفية ويمثله أنصار الشريعة[69]. ودخل أنصار الشريعة في مواجهات مع الحكومة التي تقودها حركة النهضة.

طال التغيير كذلك جماعات أخرى في تيار الإسلام السياسي والجهادي. وأبرز هذه التحولات ما طرأ على الجماعة الإسلامية في مصر من نبذ للعنف قبل الثورة في إطار ما عرف بالمراجعات[70]. وأنشأت الجماعة حزب البناء والتنمية بعد الثورة ليكون ذراعها السياسية. وقد حصل الحزب على 13 مقعدًا في انتخابات 2012. وفي السياق ذاته، اتخذت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا – التي قاتلت القذافي – اسمًا جديدًا هو الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، وأُسِّست في 15 شباط/ فبراير 2011، ولها ميليشيا هي المجلس العسكري طرابلس[71]. أما ميليشيا «أنصار الشريعة» السلفية في ليبيا، فقد استعرضت آلياتها العسكرية في ميدان التحرير في بنغازي، وطالبت بفرض الشريعة الإسلامية، ورفضت المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني لأنها مخالفة للإسلام. لكن الأحزاب الإسلامية تجابه عددًا من التحديات، أهمها تخوّف الأحزاب الليبرالية واليسارية وبقايا الأنظمة السابقة من تنامي نفوذ تلك الأحزاب، وتحدي الحراك الشعبي المصاحب للتغييرات التي جرت[72].

---

(69) لمزيد من التفصيل عن التيارات السلفية في تونس، انظر: رياض الشعيبي، «السلفية التونسية: مخاضات التحول،» مركز الجزيرة للدراسات، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. <http: //studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211151117414233396.htm>.

لمزيد من المعلومات عن التيارات السلفية في تونس ومصر ودول عربية أخرى، انظر أيضًا: محمد أبو رمان [وآخ.]، **أوراق ونقاشات مؤتمر «التحولات السلفية»: الدلالات، التداعيات والآفاق**، ترجمة جمانة نوافلة؛ تحرير فراس خير الله؛ تقديم آنيا ڤيلر – شوك وموسى شتيوي (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013)، وانظر أيضًا: محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

(70) انظر: **رائحة البارود: مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر**، ط 3 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011).

(71) لمزيد من المعلومات حول التيارات الإسلامية في ليبيا، انظر: عمر عاشور، «تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل،» مركز بروكنجز، الدوحة، أيار/ مايو 2012.

(72) بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)**، دراسات فكرية؛ 2 (بيروت؛ الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 197 و200.

أما التيار الليبرالي فإنه في مصر يعكس تباينًا في التوجهات السياسية وتنوّعًا في التكوينات التنظيمية. واحتل حزب الوفد الجديد رأس قائمة الليبراليين عندما جاء في المرتبة الثالثة بعد حزبي الحرية والعدالة والنور، وحصل على 41 مقعدًا في الانتخابات بنسبة 8.2 في المئة. ويضم التيار تحالف الكتلة المصرية الذي تكوّن من حزبين ليبراليين، هما المصري الديمقراطي الاجتماعي (16 مقعدًا في الانتخابات) والمصريين الأحرار (15 مقعدًا في الانتخابات)، وحزب يساري هو التجمّع الوطني التقدمي الوحدوي (3 مقاعد في الانتخابات).

سعت القوى الرئيسة الثلاث في مصر، أي الجيش والإخوان المسلمون والليبراليون، إلى توفير الحماية لمصالحها، لوضع قيود على صلاحيات المؤسسات الديمقراطية المنوط بها عمل السياسات العامة. وكان الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي، قد قدم وثيقة عرفت بوثيقة السلمي، وحَوَت على مبادئ فوق دستورية، أثارت المادتان التاسعة والعاشرة المتعلقتان بدور القوات المسلحة ومكانتها جدلًا كبيرًا بين القوى السياسية. وسعت الوثيقة لحماية امتيازات للقوات المسلحة غير موجودة في الأنظمة الديمقراطية. فقد أشارت المادة التاسعة من الوثيقة إلى تكوين مجلس أعلى للقوات المسلحة يكون هو الجهة الوحيدة التي ستتولى قضايا القوات المسلحة، ويشمل ذلك الميزانية ومشروعات القوانين المتعلقة بالجيش. وتوصّل الإخوان المسلمون إلى تفاهمات مع المجلس حول مصالح المؤسسة العسكرية، انعكست في الدستور الجديد، في مقابل موافقة المجلس على استلام جزئي للسلطة ممثلًا في الوصول إلى الرئاسة[73]. فقد عُدّلت المادتان المذكورتان وضُمِّنتا في الدستور الجديد.

أدت انتخابات مجلسي الشعب والشورى إلى هيمنة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي على المجلسين، وهو الأمر الذي لم يرق لبعض الأحزاب الليبرالية واليسارية ومؤسسات النظام القديم، مثل القوات المسلحة وجهاز

(73) Stepan and Linz, pp. 21-22.

الأمن. ودفعت نتيجة الانتخابات بعض القوى السياسية إلى تقديم طعون في المحاكم في شرعية مجلس الشعب. وقد حكمت المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات مجلس الشعب، ونجم عن ذلك حل المجلس.

بدا للرئيس محمد مرسي، ومن خلفه جماعة الإخوان المسلمين، أن معركتهم في البقاء في الحكم ستكون بالأساس قانونية الطابع ساحتها القضاء، لذا لجأ الرئيس إلى إصدار الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وأهم ما ورد في الإعلان هما المادتان الثانية والخامسة. فقد رمت المادة الثانية إلى تحصين قرارات رئيس الجمهورية والقوانين التي يصدرها من الطعن أمام القضاء، حتى انتخاب مجلس شعب جديد. ونصت المادة الخامسة على أنه «لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور». وقد انتقدت المعارضة الإعلان الدستوري، وعدّته في منزلة نهج دكتاتوري من الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين لتكريس وجودهم في السلطة. وعلى الرغم من تراجع الرئيس مرسي عن الإعلان الدستوري، إلا أن الاستقطاب بين المعارضة والحكومة تصاعد بدرجة كبيرة. وما زاد الاستقطاب حدة محاولة الرئيس مرسي إيجاد توازن بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية، وذلك عبر سعيه لاسترداد السلطات التنفيذية لمصلحة رئاسة الجمهورية، وإحالة قادة المجلس العسكري على التقاعد[74]. ومن القضايا التي ساهمت في زيادة الاستقطاب، الخلاف حول بعض مواد الدستور ومشروع تنمية قناة السويس. ووصل الاستقطاب إلى ذروته بخروج المعارضة إلى ميدان التحرير في 30 حزيران/ يونيو 2013، وإطاحة الجيش الرئيس مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013 بموافقة أحزاب المعارضة، بما فيها حزب النور السلفي والأزهر والكنيسة. وشمل المؤيدون للانقلاب العسكري حزب الكرامة، برئاسة حمدين صباحي المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، وكان الحزب جزءًا من التحالف الديمقراطي من أجل مصر، الذي يقوده حزب الحرية والعدالة في انتخابات 2012، وحصل على 6 مقاعد.

(74) عاشور، «إصلاح القطاع الأمني،» ص 1.

أما في ليبيا، فقد أخذ الصراع بين النخب شكلًا مختلفًا بسبب انهيار مؤسسات الدولة الأمنية القديمة وبروز هويات جهوية وقبلية. وجراء غياب المجتمعين المدني والسياسي في ليبيا، فإن الأحزاب الليبية لا تزال في حالة التكوين والتشكّل، ولجأت القوى السياسية للتكتل والتحالف، وبرز ذلك في حالة التحالف الوطني الذي فاز بنسبة 50 في المئة من المقاعد المخصصة لنظام القوائم، إذ يتكون التحالف من أكثر من أربعين حزبًا سياسيًّا ومنظمات مجتمع مدني ومستقلين. وتعكس نتيجة انتخابات المؤتمر الوطني ضعف الأحزاب السياسية في ليبيا نتيجة منعها من العمل وملاحقة المنتمين إليها. ونتيجة لهذا الضعف، خصصت نسبة 40 في المئة فقط من مقاعد المؤتمر الوطني للأحزاب السياسية، بينما خصص للمستقلين نسبة 60 في المئة. وتشير نتيجة الانتخابات إلى تفتت القوى السياسية وانقسامها الحاد إلى ولاءات محلية. فقد حصل نحو ثلثي المستقلين الذين فازوا على أقل من 20 في المئة من أصوات الناخبين، وفاز نحو نصفهم بأقل من 10 في المئة من الأصوات[75]. ويُعدُّ فوز التحالف الوطني ذي التوجه الليبرالي بأكبر عدد من مقاعد المؤتمر الوطني العام، وحصول حزب العدالة والبناء الذي أسسه الإخوان المسلمون على نحو 20 في المئة مخالفًا لفوز الإسلاميين في مصر وتونس[76].

تنقسم القوى السياسية الليبية، خصوصًا تلك الممثلة في المؤتمر الوطني، إلى مجموعتين رئيستين هما القوى التي ساندت الثورة وقاتلت من أجل إسقاط نظام القذافي، وتلك التي ساندت النظام، ولم تشارك عسكريًّا في العمل على إطاحته. وخلافًا للحالة المصرية وربما التونسية، فالانقسام في ليبيا ليس بين إسلاميين وغيرهم. تشمل المجموعة الأولى المساندة للثورة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين والمدن والمناطق التي قاتلت ضد النظام مثل مصراته والزاوية وجبال نفوسة وغيرها. واتخذت موقفًا متشددًا ضد كل من شارك في أجهزة النظام السابق، ودعمت هذه المجموعة بقوة إصدار قانون العزل

(75) Wolfram Lacher, *Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya*, Translation by Meredith Dale, SWP Research Paper (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2013), pp. 9-10.

(76) خشيم، ص 130.

السياسي. وتضم المجموعة الثانية القبائل والمدن التي دعمت نظام القذافي مثل سرت وبني وليد وترهونة[77]. وكان المؤتمر الوطني قد وافق على قانون العزل السياسي في 5 أيار/ مايو 2013 بضغط من الميليشيات المسلحة. ونص القانون على منع أي شخص عيّن في منصب في عهد القذافي – حددها القانون في 14 مادة – من تولي مناصب في الدولة – حددها القانون كذلك في 11 مادة – كما يشمل العزل السياسي كذلك الأشخاص الذين ارتكبوا سلوكًا – حدّده في القانون في 8 مواد – مثل نهب أموال أو التعاون مع أجهزة الأمن. وكان لتطبيق هذا القانون تأثير مباشر في الخريطة السياسية في المؤتمر الوطني، فقد اضطُر محمد يوسف المقريف إلى الاستقالة من رئاسة المؤتمر الوطني لأنه عمل سفيرًا في عهد القذافي، كما سيفقد حزبه الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مقعدين من مقاعده الثلاثة في المؤتمر الوطني. وسيطال القانون نحو 40 عضوًا في المؤتمر الوطني، من بينهم محمود جبريل زعيم تحالف القوى الوطنية[78]، وذلك بسبب مشاركتهم في مواقع مختلفة في نظام القذافي.

في تونس، على الرغم من أن المجتمع المدني قام بدور مهم في إطاحة النظام مثلما فعل المجتمع المدني في مصر، فإن ما ميّز تونس هو تطور المجتمع السياسي، وتلك خطوة مهمة في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية. وقد تخلّف المجتمع السياسي في مصر عن نظيره في تونس، إذ بدأ التفاعل بين مكوّنات الطيف السياسي المصري وخصوصًا الإسلاميين والليبراليين بعد الثورة لا قبلها. ويشير مفهوم المجتمع السياسي إلى قدرة الفاعلين السياسيين على التوافق والتفاعل والمساومة. وقد بدأت القوى الإسلامية والليبرالية التونسية لقاءاتها من أجل التنسيق السياسي قبل ثماني سنوات من سقوط نظام بن علي. وقد أفرزت هذه اللقاءات نداء تونس الذي صدر في 25 أيار/ مايو 2003 ووقّعه عددٌ من ممثلي الأحزاب السياسية ومكوّنات المجتمع المدني من جمعيات وشخصيات مستقلة. وتضمّن النداء وضع دستور جديد للبلاد بما

(77) Lacher, pp. 12-13.

(78) كامل عبد الله، «تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا،» **السياسة الدولية**، 12/ 5/ 2013، على الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3102.aspx>.

يكفل قيام نظام سياسي ديمقراطي يكرّس سيادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة، والمطالبة ببناء دولة قانون ومؤسسات حقيقية تحمي الحقوق والحريات، واحترام هوية الشعب ومقدساته بالتمسك بعروبة تونس وإسلامها، وضمان حرية المعتقد للجميع وتحييد أماكن العبادة عن الصراعات السياسية[79]. لذا، فقد انعكس هذا التنسيق بشكل واضح في حدوث تحالف بين القوى الإسلامية والليبرالية مع وقوف تنظيمات العمل واليسار والسلفيين في المعارضة[80].

تخوّفت القوى السياسية في تونس من إعادة إنتاج نظام بن علي، لذا لجأت إلى تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة فى 22 كانون الثاني/ يناير 2011. وبرز التخوّف عندما تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة، وبسبب مخالفة ذلك للدستور تخلى عنها، ثم خلفه فؤاد المبزع رئيس البرلمان ليكون رئيسًا موقّتًا حتى إجراء الانتخابات. وقد استقال الغنوشي من رئاسة الحكومة بضغط من الشارع، وتولى المنصب بعده الباجي قائد السبسي الذي تولى مناصب عديدة في عهدي بورقيبة وبن علي، كان آخرها رئاسة مجلس النواب من 1990 إلى 1991. ويتجلى تأثير المؤسسات الأمنية القوي في الحياة السياسية في تونس، في أن كلًّا من الرئيس الموقّت فؤاد المبزع ورئيس حكومته الباجي قائد السبسي كانا مديرين لجهاز الأمن الوطني في فترات سابقة. وعمدت النخبة التي تولت السلطة بعد إعلان هروب بن علي إلى أن تكون التغييرات التي حدثت في منزلة إصلاح للنظام السابق. غير أن ضغط القوى السياسية حال دون تحقيق ذلك. لكن النخبة التونسية انتهجت طريقًا وسطًا في التعامل مع السياسيين الذين تعاونوا مع نظام بن علي. فبعد صدور قرار حل التجمّع الدستوري الديمقراطي، اتّبع التونسيون أسلوب الفرز، لا التطهير الشامل[81]. وسمح للذين لم يرتكبوا جرائم بالمشاركة السياسية في العهد الجديد، أما كبار المسؤولين السابقين فيسمح لهم بالمشاركة بعد خمس سنوات.

---

(79) نداء تونس، نداء 25 أيار/ مايو 2003.

(80) Stepan and Linz, p. 24.

(81) إبراهيم شرقية، «دروس تونس للشرق الأوسط،» 17 أيلول/ سبتمبر 2013، مركز بروكنجز الدوحة، على الرابط التالي: <http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2013/09/17-tunisia-model-transition-sharqieh>.

أسفرت نتيجة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن فوز حركة النهضة بـ 89 مقعدًا من أصل 217، بينما نال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعدًا، يليه حزب العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية، ثم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي نال 20 مقعدًا، يليه الحزب الديمقراطي التقدمي الذي حصل على 16 مقعدًا. وحصلت أحزاب أخرى عديدة على عددٍ بسيطٍ من المقاعد. تشكّل تحالف حاكم قسّم المناصب الرئيسة في السلطات الثلاث في ما بين أطرافه، إذ نال التحالف من أجل الجمهوربة رئاسة الجمهورية، وتولت حركة النهضة رئاسة الوزارة، ونال حزب التكتل من أجل العمل والحريات رئاسة المجلس الوطني التأسيسي.

أما المعارضة، فقد تشكلت من ثلاثة أحزاب أبرزها «الاتحاد من أجل تونس»، الذي ضمّ إلى جانب «حركة نداء تونس» التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي، والحزب «الجمهوري» و«المسار الديمقراطي الاجتماعي». ويغلب على تكوين الحزبين الأخيرين مجموعات يسارية. فعلى سبيل المثال، يمثل حزب المسار تجمعًا يضم «حركة التجديد» – الحزب الشيوعي سابقًا – و«العمل التونسي»، إضافة إلى رموز من «القطب الحداثي» ذي التوجه اليساري[82]. وفي هذا السياق ظهرت مقدرة النخب التونسية على المساومة في مقترح تجاوز الأزمة التي أعقبت اغتيال شكري بلعيد. وتنص خريطة الطريق الموقعة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2013، على استقالة الحكومة خلال ثلاثة أسابيع، وأن يكمل المجلس التأسيسي كتابة الدستور خلال أربعة أسابيع، على أن تتولى حكومة تكنوقراط الحكم حتى الانتخابات. لكن الأزمة راوحت في مكانها بسبب عدم الاتفاق على رئيس وزراء من التكنوقراط.

(82) «تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة،» مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف، 11 شباط/فبراير 2013، على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201321 010739424512.htm>.

النتائج

على الرغم من التغييرات المهمة التي طرأت على الأنظمة السياسية في الدول الثلاث، فإن أوضاعها لم تستقر بعد، ولا تزال مراحلها انتقالية مفتوحة على الرغم من إجراء انتخابات عامة. ووفقًا للتحليل التتبعي، فإن مخاض التفاعل بين العوامل الثلاثة، إرث الدولة القديمة وطبيعة التغيير الثوري ودرجة تجانس النخب في الفترات الانتقالية، سيؤدي في الغالب إلى إعادة إنتاج المؤسسات القديمة، وخصوصًا التعامل مع السياسة وكأنها لعبة صفرية، أو قيام نظام هجين في مصر، وإلى تكيّف المؤسسات في تونس مع البيئة السياسية الجديدة، وفي ليبيا ستفضي إلى قيام مؤسسات جديدة، أو الدخول في حالة من عدم الاستقرار. فكلما كان إرث مؤسسات الدولة القديمة موجودًا – خصوصًا طبيعة العلاقات العسكرية المدنية – وكانت طبيعة التغيير الثوري محدودة مع وجود استقطاب وعدم تجانس بين النخب، أدى ذلك إلى إعادة إنتاج النظام القديم جزئيًا أو كليًا – حالة مصر – وذلك بسبب وجود آليات تغذية استرجاعية قوية. أما إذا كان إرث المؤسسات ضعيفًا – وخصوصًا الدور الضعيف للجيش في السياسة – مع تغيير ثوري محدود، ووجود قابلية للتوافق بين النخب، فإن المؤسسات تتكيّف مع البيئة السياسية الجديدة – حالة تونس – وفي حالة انعدام إرث المؤسسات القديمة ووجود تغيير ثوري كبير مع عدم تجانس النخب، فإن الدولة تجابه أحد خيارين: قيام مؤسسات جديدة أو الدخول في حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار – حالة ليبيا – إذا استمرت غلبة المجتمع في ليبيا في ظل ضعف الدولة بعد انهيار النظام السياسي السابق.

كان الاستقطاب سمة غالبة في الفترات الانتقالية في الدول الثلاث. فعلى الرغم من أن مظاهره تختلف من دولة إلى أخرى، فإن طبيعته وجوهره واحد. فبينما كانت مظاهر الاستقطاب في مصر بين الإخوان المسلمين من جهة والجيش والليبراليين من جهة ثانية، فإنه في ليبيا تمحور بشكل رئيس بين الذين ساندوا الثورة في مقابل الذين إما ساندوا النظام السابق أو لم يشاركوا في دعم التغيير الثوري. أما في تونس، فقد تمظهر الاستقطاب في محورين.

المحور الأول هو التحالف الحكومي الذي يقوده حزب النهضة ذو التوجه الإسلامي مع حزبين ليبراليين؛ والمحور الثاني تحالف المعارضة الذي يقوده حزب نداء تونس – المتهم بارتباط عدد من أعضائه بالنظام السابق – مع أحزاب ذات توجهات يسارية. ويتبدى الاستقطاب في الدول الثلاث في بُعدين، الأول قيمي ويشير إلى كنه التغيير ومداه، وتنقسم القوى السياسية فيه إلى فئتين، فئة تريد تغييرًا شاملًا، وفئة تريد تغييرًا محسوبًا يضع قيدًا على حركات الإسلام السياسي أو إعادة إنتاج النظام السابق في ثوب جديد؛ والبُعد الثاني تنظيمي، إذ تندرج أحزاب الإخوان المسلمين أو القريبة منها في الدول الثلاث في معسكر الداعمين للتغيير الشامل، بينما تتحالف أحزاب يسارية مع أحزاب ليبرالية، خصوصًا في مصر وتونس، لتقييد صعود الأحزاب الإسلامية، وتعمل القوى المرتبطة بالنظام السابق على إعادة إنتاج جزئي للمؤسسات القديمة.

خاتمة

بدا من خلال التحليل والنتائج أن المؤسسات تقوم بدور مهم في تحديد مخرجات الفترات الانتقالية في الدول الثلاث، وأن خيارات النخب الاستراتيجية تؤثر فيها البيئة المؤسسية، فما هي دلالات هذه النتائج النظرية والعملية؟

1 – الدلالات والآثار النظرية

– من أهم الدلالات النظرية لهذا النتائج قدرة التحليل المؤسسي على تفسير أوضاع السياسة العربية. فقد استخدم المدخل لتفسير بقاء الأنظمة الاستبدادية في المنطقة من قبل[83]. وهذا البحث استخدم المدخل ذاته لفهم مآلات الفترات الانتقالية في الثورات العربية. وإذا تمكن المدخل من تفسير

(83) انظر في هذا الصدد: Marsha Pripstein Posusney, «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 127-138, and Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

حالتي بقاء الأنظمة التسلطية وانهيارها، فإنه يشير إلى قدرة التحليل المؤسسي على فهم التطورات السياسية، على الرغم من تبدلاتها الشديدة. كما أنه يعكس أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات بعد الإهمال البحثي الذي عانته في فترة الثورة السلوكية في الستينيات وبداية السبعينيات. وتؤكد نتائج هذا البحث ما ذهبت إليه سكوكبول وآخرون في ضرورة إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة في التحليل السياسي[84].

- يعضّد هذا البحث ما وصلت إليه دراسات سابقة من أن حسابات النخب وخياراتهم الاستراتيجية والتفاعل بين هذه الخيارات لها تأثير حاسم في مخرجات الفترة الانتقالية[85]. وتشير الحالات الثلاث إلى أن التغيير الثوري المحدود الذي حدث في تلك البلدان، أدّت فيه خيارات النخب دورًا مهمًّا في تشكيل ملامح الفترات الانتقالية.

- تثري الحالة المصرية النقاش الأكاديمي الدائر في الأدبيات حول ما أطلق عليه «الانقلاب الديمقراطي»[86]، وهو الذي يحدث بعد الانقلاب على نظام تسلطي ويمهد لتحوّل ديمقراطي. و«انقلاب المجتمع المدني»[87]، وهو الذي يحدث متزامنًا مع نزول قطاعات من المجتمع المدني إلى الشارع ضد نظام منتخب. وتشمل حالة الانتقال المصرية هذين النوعين من الانقلابات، وهي من الحالات النادرة في هذا الصدد. ويتركز النقاش الأكاديمي حول: هل وجود مجتمع مدني فاعل شرط ضروري لعملية التحوّل الديمقراطي كما توحي بذلك بعض الأدبيات، أم أنه سلاح ذو حدين كما تشير الحالة المصرية؟

---

(84) Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985).

(85) Sujian Guo, «Democratic Transition: A Critical Overview,» *Issues & Studies*, vol. 45, no. 4 (July – August 1999), pp. 133-148.

(86) Ozan O. Varol, «The Democratic Coup d'État,» *Harvard International Law Journal*, vol. 53, no. 2 (Summer 2012), pp. 292-356.

(87) Omar G. Encarnación: «Venezuela's «Civil Society Coup»,» *World Policy Journal*, vol. 19, no. 2 (Summer 2002), pp. 38-48, and «Even Good Coups are Bad: Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and Beyond,» *Foreign Affairs* (9 July 2013). <http://www.foreignaffairs.com/articles/139570/omar-encarnacion/even-good-coups-are-bad>.

– تؤيد مخرجات هذا البحث ما ذهب إليه بعض الدراسات من أن الديمقراطية الجزئية لا يمكن التنبؤ بتحوّلها نحو الديمقراطية، وتحتاج إلى مزيدٍ من البحث[88]. وتمثل الحالة المصرية هذا الوضع بسبب تبدل أوضاعها وعدم استقرار حالتها.

2 – الدلالات والآثار العملية

لا تشير الدلالات والآثار العملية هنا إلى عدم وجود أبعاد نظرية، لكن تفيد بوجود دروس مهمة يمكن الاستفادة منها بصورة عملية، مع وجود أبعاد نظرية. وتأتي هذه الدلالات العملية على النحو الآتي:

– **طريقة التغيير**: عند مقارنة فترات الانتقال العربية نحو الديمقراطية بنظيراتها في مناطق أخرى من العالم مثل أميركا اللاتينية، نجد أن الاختلاف المهم هو في طبيعة الانتقال. فالدول العربية الثلاث أحدثت التغيير عبر انتفاضات شعبية بينما لجأت دول أميركا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل إلى الدخول في مفاوضات ومساومات اقتضت بقاء المؤسسات القديمة والشخصيات الرئيسة مثل بينوشيه لفترة من الوقت. وطريقة التغيير العربية القائمة على التظاهرات والحشود الجماهيرية تُعدُّ في منزلة ضمان للمطالبين بالانتقال إلى حكم ديمقراطي، وخصوصًا أن العديد من حالات الانتقال يكتنف مستقبلها الغموض بشأن الانتقال إلى حكم ديمقراطي مستقر. فضغط الشارع عبر التعبئة الجماهيرية يحرر المساندين للتغيير والتحول من الدخول في مساومات مع أقطاب النظام السابق وتقديم تنازلات بغية تأمين التحوّل[89]. وتقترب الحالات العربية من حالات الانتقال والتحوّل في أوروبا الشرقية، مثل رومانيا التي انتفضت شعبيًّا وأطاحت تشاوشيسكو. لذا، فإن للشارع آلياته الخاصة التي مكّنت قوى مختلفة لم تكن مؤطرة في القوالب السياسية التنظيمية

(88) David L. Epstein [et al.], «Democratic Transitions,» Harvard University, Center for International Development, CID Working Paper no. 101 (January 2004).

(89) Valerie Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience,» *World Politics*, vol. 55, no. 2 (January 2003), p. 173.

القديمة من أن يكون لها دور في إحداث التغيير، وأن تعاود الكرّة كلّما تتطلب الأمر ذلك[90].

- **تأثير المجتمع السياسي:** عكست هذه الدراسة أن وجود مجتمع سياسي، تتمتع مكوناته بالقدرة على التواصل والتفاعل والمساومة وتقديم تنازلات، يُعدّ في منزلة ركيزة أساسية لتحقيق انتقال سلس وسلمي. وتتحدد فعالية المجتمع السياسي بقدرته على مد الجسور مع الآخرين، بمن فيهم عناصر من النظام السابق. ولا تشكّل الحدود الجغرافية قيدًا على تفاعل هذا المجتمع. ففي عصر الوسائط الجديدة والشبكات الافتراضية يمكن أن يتكوّن هذا المجتمع عندما تتوافر الإرادة السياسية للفاعلين. وتقدم تونس مثالًا مهمًّا في هذا الصدد، وذلك من خلال تطبيقها للعدالة الانتقالية والعزل السياسي والقدرة على المساومة والتنازل.

- **آليات إعادة إنتاج الاستبداد:** على الرغم من التحوّل الكبير الذي جرى في البلدان الثلاثة، فإن تجاوزات حقوق الإنسان لا تزال موجودة مثل العنف الذي صاحب فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، ونجم عنه مئات القتلى. وقد أوردت تقارير منظمات حقوق الإنسان تجاوزات وقعت في الدول الثلاث. هذه الحال تشير إلى أن التحدي الأكبر الذي يجابه فترات الانتقال في سعيها للتحوّل إلى حكم ديمقراطي مستقر هو استمرار المؤسسات القديمة من دون إصلاح. ويتطلب الإصلاح القدرة والعزيمة السياسية.

- **العلاقات العسكرية المدنية:** تتباين تجارب الدول الثلاث في طبيعة العلاقات العسكرية المدنية. ففي مصر، تهيمن المؤسسة العسكرية تاريخيًّا من خلال الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر من عبد الناصر وحتى مبارك، ومن خلال شبكة الضباط المتقاعدين المبثوثين في مفاصل الدولة المصرية،

(90) تشير ساسكيا سازن إلى أن الانتفاضات العربية أظهرت ميزة المناطق الحضرية كالقاهرة وتونس وصنعاء في أن تجعل حالة العجز عن امتلاك القوة أكثر تعقيدًا، بدلًا من أن تكون بسيطة وابتدائية. وفي هذا التعقيد تكمن القدرة على صناعة التاريخ وإعادة صناعة ما هو سياسي. لمزيد من التفصيل، انظر: Saskia Sassen, «The Global Street: Making the Political,» *Globalizations*, vol. 8, no. 5 (October 2011), pp. 573-579.

وقد انعكس هذا الوضع على الفترة الانتقالية، إذ هيمنت المؤسسة العسكرية عليها. وفي ليبيا أدى وجود ميليشيات مختلفة أجنبية ومحلية إلى جانب الجيش في عهد القذافي إلى أن تقاتل الميليشيات بضراوة من أجل الدفاع عن النظام إبّان الثورة. وأدى انهيار هذه الميليشيات وتفكك الجيش إلى أن تسود ميليشيات الثورة الآن في ليبيا. ويتطلب بناء نظام سياسي مستقر بناء جيش جديد فاعل بالتراضي الداخلي والدعم الخارجي. أما في الحالة التونسية، فإن بقاء المؤسسة العسكرية بمعزل عن السياسة جعل بناء علاقة متوازنة بين المدنيين والعسكريين أمرًا متيسرًا في الفترة الانتقالية. وتشير الحالة التونسية إلى أن مهنية الجيش ضرورية لاستقرارٍ نسبيٍّ للفترة الانتقالية.

- **ارتباط قضايا الداخل بالخارج**: عكست تطورات الفترات الانتقالية الترابط الوطيد بين قضايا الداخل والخارج في الدول الثلاث. ولا يأتي تحرّك الفاعلين الخارجيين كردة فعل على حوادث داخلية، بل غدت القوى الخارجية صانعًا ومحرّكًا للحوادث الداخلية. فالدور الذي قام به بعض دول الخليج في أثناء الفترة الانتقالية في مصر يعكس هذا الحال. كما يعكسه بدرجة أقل الدور الجزائري في الأزمة التونسية. وفي ليبيا، كان للناتو دورٌ كبيرٌ في إطاحة القذافي، ولدول غربية وعربية دور في عملية بناء إعادة مؤسسات الدولة التي ضعفت بعد انهيار نظام القذافي.

المراجع

1- العربية

كتب

أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

_____ [وآخ.]. **أوراق ونقاشات مؤتمر «التحولات السلفية»: الدلالات، التداعيات والآفاق**. ترجمة جمانة نوافلة؛ تحرير فراس خير الله؛ تقديم آنيا ڤيلر – شوك وموسى شتيوي. عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013.

الأيوبي، نزيه ن. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

_____. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بوطالب، محمد نجيب. **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

التليدي، بلال. **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)**. بيروت؛ الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012. (دراسات فكرية؛ 2)

رائحة البارود: مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر. ط 3. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

زهران، مصطفى [وآخ.]. **السلفيون في مصر ما بعد الثورة**. الرياض: مركز الدين والسياسة للدراسات؛ بيروت: الانتشار العربي، 2012.

الشيخ، محمود [وآخ.]. **يوميات الثورة المصرية**. تحرير أحمد عبد الحميد حسين؛ إشراف مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011. (أوراق الجزيرة؛ 24)

عائب، حبيب وراي بوش (محرران). **التهميش والمهمَّشون في مصر والشرق الأوسط**. القاهرة: دار العين للنشر، 2012.

مالكي، أمحمد [وآخ.]. **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. **مواطنون بلا حقوق... بعد عامين من ثورة 25 يناير: تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 22 يناير 2013**. القاهرة: المنظمة، 2013.

المهدي، رباب [وآخ.]. **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها**. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

مور، بارينجتون. **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. مع تصدير جديد لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت. ترجمة أحمد محمود. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

نافع، بشير موسى. **الإسلاميون**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

25 يناير: مباحث وشهادات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

دوريات

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: العدد 406، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

قبانجي، جاك أ. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية.» **إضافات**: العدد 14، ربيع 2011.

«ليبيا... آفاق وتحديات التحوّل الديمقراطي (حلقة نقاشية).» **المستقبل العربي**: السنة 34، العدد 395، كانون الثاني/ يناير 2012.

«ليبيا.. إلى أين؟ (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**: السنة 35، العدد 399، أيار/ مايو 2012.

ندوات ومؤتمرات

إبراهيم، نشأت أحمد محمد. «السلفيون وآفاق المشاركة السياسية.» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر «السلفيون وآفاق المستقبل،» اسطنبول، 13-14 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

سالم، مروة أحمد. «إصلاح جهاز الشرطة في ضوء مبادرات الإصلاح الأمني ومتغيرات الواقع السياسي المصري.» ورقة قُدّمت إلى: ورشة عمل إصلاح جهاز الشرطة في مصر: القضايا والتحديات التي نظمتها مبادرة الإصلاح العربي ووحدة الدراسات الأمنية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 11 تموز/ يوليو 2012.

دراسات وتقارير

بسيكري، السنوسي. «ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية.» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أيار/ مايو 2013.

تشاتام هاوس. «برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص ورشة عمل لمشروع حوار مصر: الدولة المصرية الجديدة.» شباط/ فبراير 2012.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر.» دراسة، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، آب/ أغسطس 2012.

عاشور، عمر. «إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات.» مشروع مركز بروكنجز الدوحة - جامعة ستانفورد للتحولات العربية، موجز السياسة رقم 3، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

_____. «تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل.» مركز بروكنجز الدوحة، أيار/ مايو 2012.

قنديل، محمود. «السلطة القضائية في مصر... طلبًا للإصلاح ودعمًا للاستقلال.» مبادرة الإصلاح العربي، أوراق بحثية، تموز/ يوليو 2012.

2 – الأجنبية

Books

Barry, Paul Clarke and Joe Foweraker (eds.). *Encyclopedia of Democratic Thought*. London; New York: Routledge, 2001.

Comparative Historical Sociology in the Social Sciences. Edited by James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Evans, Peter B., Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back in*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

King, Stephen J. *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 2009. (Indiana Series in Middle East Studies)

Kitchen, Nicholas (ed.). *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?*. London, UK: London School of Economics and Political Science [LSE IDEAS], 2012. (IDEAS Reports - Special Reports)

Lacher, Wolfram. *Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya*. Translation by Meredith Dale. Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2013. (SWP Research Paper)

Lange, Matthew. *Comparative-Historical Methods*. Los Angeles: Sage Publications, 2013.

Ottaway, Marina and Amr Hamzawy. *Protest Movements and Political Change in the Arab World*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1979.

Van Inwegen, Patrick. *Understanding Revolution*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2011.

Periodicals

Anderson, Lisa. «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Lybia.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May – June 2011.

Bellin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Bunce, Valerie. «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience.» *World Politics*: vol. 55, no. 2, January 2003.

Capoccia, Giovanni and R. Daniel Kelemen. «The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism.» *World Politics*: vol. 59, no. 3, April 2007.

Carothers, Thomas. «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, 2002.

Edvardsen, Unni. «A Cultural Approach to Understanding Modes of Transition to Democracy.» *Journal of Theoretical Politics*: vol. 9, no. 2, April 1997.

Encarnación, Omar G. «Even Good Coups are Bad: Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and Beyond.» *Foreign Affairs*: 9 July 2013.

_____. «Venezuela's «Civil Society Coup».» *World Policy Journal*: vol. 19, no. 2, Summer 2002.

Greener, Ian. «State of the Art: The Potential of Path Dependence in Political Studies.» *Politics*: vol. 25, no. 1, 2005.

Guo, Sujian. «Democratic Transition: A Critical Overview.» *Issues & Studies*: vol. 45, no. 4, July – August 1999.

Hogan, John. «Remoulding the Critical Junctures Approach.» *Canadian Journal of Political Science*: vol. 39, no. 3, September 2006.

Huntington, Samuel P. «Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy*: vol. 2, no. 2, Spring 1991.

Immergut, Ellen M. «The Theoretical Core of the New Institutionalism.» *Politics and Society*: vol. 26, no. 1, March 1998.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 2, April 2002.

Lieberman, Evan S. «Causal Inference in Historical Institutional Analysis: A Specification of Periodization Strategies.» *Comparative Political Studies*: vol. 34, no. 9, November 2001.

Linz, Juan. «Transitions to Democracy.» *The Nairobi Law Monthly*: no. 27, November 1990.

Mahoney, James. «Path Dependence in Historical Sociology.» *Theory and Society*: vol. 29, no. 4, August 2000.

_____. «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 36, no. 1, Spring 2001.

O'Neil, Patrick H. «Revolution from within: Institutional Analysis, Transitions from Authoritarianism, and the Case of Hungary.» *World Politics*: vol. 48, no. 4, July 1996.

Posusney, Marsha Pripstein. «Enduring Authoritarianism: Middle East Lessons for Comparative Theory.» *Comparative Politics*: vol. 36, no. 2, January 2004.

Sassen, Saskia. «The Global Street: Making the Political.» *Globalizations*: vol. 8, no. 5, October 2011.

Stepan, Alfred and Juan J. Linz. «Democratization Theory and the «Arab Spring».» *Journal of Democracy*: vol. 24, no. 2, April 2013.

Taleb, Nassim Nicholas and Mark Blyth. «The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility Makes the World Less Predictable and More Dangerous.» *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 3, May – June 2011.

Tudoroiu, Theodor. «Assessing Middle Eastern Trajectories: Egypt after Mubarak.» *Contemporary Politics*: vol. 17, no. 4, 2011.

Varol, Ozan O. «The Democratic Coup d'État.» *Harvard International Law Journal*: vol. 53, no. 2, Summer 2012.

Studies and Reports

Anderson, Lisa. «Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World.» Middle East Centre Public Lecture, London School of Economics and Political Science, 13 July 2011.

«Armed Groups in Libya: Typology and Roles.» *Small Arms Survey*: no. 18, June 2012.

Epstein, David L. [et al.]. «Democratic Transitions.» Harvard University, Center for International Development, CID Working Paper no. 101, January 2004.

Lutterbeck, Derek. «Tunisia after Ben Ali: Retooling the Tools of Oppression?» Norwegian Peacebuilding Resource Center's Policy Brief, May 2013.